

# أبعدُ من "ثورة الجياع" أقربُ إلى حقيقة المشكلة

الشيخ جعفر المهاجر

كُتب ونُشر في جريدة السفير تعليقاً على ثورة الجياع التي انفجرت في منطقة سهل البقاع  
أوائل تسعينات القرن الماضي

(1)

ينبغي على أولياء الأمور أن يتوقفوا عن توجيه تهديداتهم المبطنة والصریحة من فوق رؤوس العباد. وأن يتفكروا جدياً في عمق المشكلة. وهم الذين يعرفون قبل غيرهم أن مثل هذه الوسيلة لن تجدي إلا في توسيع رقعة الحريق الذي بدأ فعلاً. فلنفترض أن الشيخ الطفيلي قد توقّف فوراً عما بدأ فيه، وآب إلى مسجده حتى يأتيه اليقين. فهل هذا سينهي المشكلة وتداعيتها المرتقبة؟ الذي يجيب بنعم، هو إما جاهل أوسيع النية أو الاثنان معاً.

(2)

إن البقاع الشرقي هو بالفعل في حالة إفلاس حقيقية: آلاف وآلاف من المزارعين البائسين يتركون أراضيهم الخصبّة بوراً، بعد أن مُنوا بخسائر فادحة في المواسم السابقة. كروم العنب التي تغطّي آلاف الدونيات، واستثمرت فيها مبالغ طائلة، غدت عبئاً ثقيلاً على أصحابها. بحيث أنهم مضطرون اضطراراً إلى الاستمرار في العناية بها، بما يرتبه عليهم ذلك من نفقات غير مستردّة. وحدات الإنتاج الحيواني، وخصوصاً مزارع البيض والفروج غدت أطلالاً. كل ذلك بسبب الغياب الكامل لحماية المنتجات، وتسلّط المحتكرين الشرهين على قطاعات الأسمدة الكيماوية والبذور والمبيدات والفراخ والأعلاف. قطاع البناء مشلول شللاً كاملاً، بسبب القوانين الارتجالية، التي تجعل من الحصول على رخص البناء أمراً في رتبة المستحيل. النتيجة هجرة كثيفة نحو العاصمة وضواحيها، حيث فرص العمل الوحيدة الباقية. هل نسينا حزام البؤس الذي لفّ العاصمة فيما مضى، وقيل غنه كان وراء الحرب الأهلية؟ إذا صح ذلك، فنحن نهى لاختلال سكاني جديد. لقد كان من فضائل الحرب الأهلية، إن صحّ أن يُنسب إليها فضل أنها حملت الناس في هجرة معاكسة، ودبّت الحياة في الأراضي البور. كانت تلك فرصو لو وُجد من يبني عليها ويثبّتها. ولم يكن الأمر يحتاج إلى أكثر من إجراءات بسيطة تدخل في باب أولويات السياسة عند غيرنا. لكن الذي يحصل الآن هو التوجّه الكامل من نحو إعادة بناء العاصمة. وما من أحد ضد ذلك. لكننا سمعنا كثيراً شعار الإنهاء المتوازن. وحمدنا الله على أن الأرواح البريئة التي سقطت في الحرب الأهلية لم تذهب سدى. على أننا كنا ندرك جيداً ما في هذا الشعار من تضليل. وكأن هناك إنهاء آخر غير متوازن. أو كأننا أمام منهجين علينا أن نختار بينهما. والحقيقة أن الخيار محصور بين إنهاء متوازن

وإنهاء معكوس. مع ما يؤدي إليه من اختلالات اجتماعية. الله وحده بعلم إلى أين تودي بنا. وبالتأكيد ليس إلى خير.

(3)

في سبيل تنظيم التفكير في المشكلات المتفاقمة للبقاع الشرقي، وخصوصاً حاضرتة بعلبك، ووضع تصور عام لأوليات معالجتها، نلفت النظر إلى ما يلي:

أولاً: أن يلغى فوراً ودون تردد المخطط التوجيهي الآثم بحق مدينة بعلبك. أنه جريمة ترتكب بدأب وبدم بارد منذ نصف قرن. وكأن الغاية الوحيدة المشودة منه منع نمو المدينة نمواً منظماً. تصوروا مخططاً يلحظ طرقات تفوق حاجة المدينة بعدة مرات. وقصراً للثقافة، وما أشبه ذلك من فشارات ومنتزهات وحدائق تنتشر في كل مكان.

تصوروا أن المدينة التي لم تحظ في يوم من الأيام بطرقات مأمونة وخالية من الحفر يوضع لها مخطط يحتاج تنفيذه إلى ميزانية البلد لعدة سنوات.

تصوروا أن مدخل المدينة الرئيسي مصنّف أراضي زراعية. عامل الاستثمار فيها لا يتجاوز الخمسة بالمائة. إلى ما هنالك من مفارقات، لا يسع أي عاقل أن يقبل أنها وُضعت بنيت سليمة، أو على الأقل بروح جدية مسؤولة.

النتيجة الوحيدة من هذا أن أغلب عقارات المدينة مضروبة بالتخطيط، بحيث يمتنع فيها الإفراز والحصول على رخص بناء. والمخرج الوحيد المتروك للناس هو البناء العشوائي الذي ترك المدينة تنمو مثل غابة أي دون الحد الأدنى من التنظيم. وتتداخل فيها الحقوق تداخلاً يستحيل حلّه في ظل القوانين الحالية.

على أن يترافق هذا التدبير بفتح باب الفرز والضم بأيسر الشروط ولمدة محدودة. ومن ثم تسوية مخالفات البناء بشروط تراعي خصوصيات المنطقة والأوضاع الاجتماعية السائدة فيها. أي ليس كالقانون الحالي، الذي يساوي بين منطقة الحمراء في بيروت وأصغر قرية في البقاع. كل ذلك مقدمة لوضع مخطط توجيهي جدي. يُراعي الوضع العمراني الفعلي للمدينة كما يراعي إمكانات التنفيذ. تقره السلطة المحلية وفقاً للأصول.

ثانياً: حماية الانتاج الزراعي بالتزام سياسة مرنة تمنع استيراد أي انتاج زراعي إلا بالمقدار الذي يعجز الانتاج الوطني عن تلبية حاجات السوق الداخلية.

ثالثاً: عمل أجهزة الدولة على تصريف الانتاج الزراعي بـ:

أ - فتح الأسواق العربية أمامها.

ب إنشاء مصنع أو أكثر لتصنيع هذا الانتاج وتحويله إلى عصير وكونسروة من مختلف الأنواع. وهذه وسيلة فعالة جداً في حماية الانتاج السريع العطب. تعده للتخزين مدة طويلة، وتيسر نقله إلى الأسواق العربية.

رابعاً: سهل الهرمل: وما أدراك ما سهل الهرمل. إنه سلة طعام لبنان ولكن لا يعلمون. ومع ذلك فإنه مهممل وأظن أنه مجهول عند قادة البلد السابقين واللاحقين. بدليل أنه غير مُعترف به من دوائر

المساحة. فإذا أنت ألقىت نظرة على خريطة المثلثات التي تغطي لبنان لرأيت في شماله رقعة بيضاء ناصعة. فإذا أنت سألت عن السبب أذاك الجواب دون موارد. هذه بقعة من الوطن لم تنلها بركة المسّاحين. وهي للأرض بمثابة بطاقة الهوية للموطن. إذن، فهي أرض مكتومة. وبالتالي لم ينلها تجميل. يعني لم تُجمع فيها الملكيات العقارية التي تتفتت بتوالي التوارث من جيل إلى الذي يليه. الأمر الذي جعلها غير مجدّية وغير قابلة للاستثمار بالنسبة لأصحابها الأغنياء الفقراء.

ولمن لا يعلم نقول إن سهل الهرمل منطقة من هذا الوطن حباها الله بكل ما يجعلها نموذجية للإنتاج الزراعي: أرض خصبة مروية بكاملها ومناخ دافئ محمي من الصقيع. وليس ينقصه إلا ذلك التدبير البسيط لكي يصبح خيراً وبركة على أهله وعلى البلد كله. لكنه متلاوِك لمصيره البائس منذ أيام الانتداب الفرنسي. الذي يعود إليه الفضل في وضع خرائط المساحة للبنان واستثنى هذا السهل لأسباب سياسية فيما يبدو. واستمر التجاهل بعد الاستقلال وإلى اليوم لأسباب غير معروفة. يتحدثون كثيراً عن سد العاصي. وهو بدون شك مشروع حيوي جداً بالنسبة للمنطقة وبالتالي بالنسبة للبلد كله. ولكنني أقول: إننا إذا أخذنا في الحسبان الجدوى الاقتصادية وضآلة التكاليف نبياً لرأينا بوضوح كامل إن إصلاح سهل الهرمل بمسحه وتجميله، أجدى وأعود بكثير.

(4)

ماذا نقول أيضاً؟

هل نمضي في تعداد التدابير اللازم اتخاذها لدعم الطاقة الإنتاجية لسهل البقاع. وبذلك نوفر سُبل العيش لأهله. ونرفع عن كاهل ميزاننا التجاري أموالاً طائلة تُنفق على شراء منتوجات نملك كل الإمكانات لإنتاجها من أرض خصبة ومياه وطقس وخبرات؟ هل ننادي بضرورة حماية المزارع من المحتكرين الشرهين القصيري النظر. الذين يؤثرون قتل البقرة الحلوب، للتمتع بلحمها بضع أيام وليكن بعد ذلك ما يكون؟ هل نُذكر أيضاً وأيضاً بأن الزارع عالق بين مطرقة المحتكرين وسندان شركات التوضيب والتسويق التي دأبت على سرقة جهاراً. ويصرخ المسكين طالباً النجدة من القضاء وغير القضاء دون جدوى.

(5)

هذه وأمثالها أمور في مرتبة البديهيات. ومن المخجل حقاً أن يضطر المرء بها مراراً وتكراراً. ولمن يسأل: اين الجوع؟ نقول: إنه في الأراضي البور، والمزارع المهجورة والهجرة الكثيفة نحو العاصمة طلباً للعمل وهرباً من نفقات التدفئة وفي الصغار المحرومين من التعليم لعجز أهليهم عن شراء الكتب المدرسية... إلخ  
الدولة راع عليه أن يدبّر أمر الناس، لما فيه الحد الأدنى من الكفاية على الأقل. وليست رجل إطفاء لا يبدأ عمله إلا بعد اندلاع الحريق.